



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة



دور نظام المعلومات المحاسبية للحد من النهب الضريبي

نخت مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل
درجة البكالوريوس في المحاسبة

إعداد الطالب

علي جلال جبر

بإشراف

د. عبد المهدي عبد الحسين الزهيري

2024 م

بابل

1445 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ یَرْفَعُ اللّٰهُ الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا مِنْكُمْ وَالَّذِیْنَ اٰتَوْا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللّٰهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِیْرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة

(الآية 11)

الإهداء

إلى من أنشأني نشأة العلم والدين وشدّدت به أزرِي في محنتي ...

والدي الغالي

إلى من سهرت الليالي من أجل أن أكون وشمّلتني بدعائها في كل وقت

وحين ...

والدتي العظيمة

إلى من منحوني المحبة الأخوية الخالصة والصادقة

أخوتي وأخواتي

إلى كل صديق عبر بصدق بموقف أصيل أو كلمة مساندة أو دعاء بظهر غيب

أساتذتي المجلين أصحاب الفضل الأكبر في مسيرتي العلمية

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع ...

شكر وتقدير

تتناثر الكلمات حبراً وحباً على صفائح الأوراق لكل من علمني ومن أزال غيمة جهل مررت بها بريح العلم الطيبة ولكل من أعاد رسم ملاحبي وتصحيح عثراتي أبعث تحية شكر وتقدير

بعد رحلة بحث واجتهاد تكلفت بإنجاز هذا البحث نحمد الله عز وجل على نعمته التي من الله بها علينا فهو العلمي التقدير كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتور

(عبد المهدي الزهيري) لما قدمه لنا من جهد ومعرفة طيلة البحث .

ولا يسعني وأنا أنهى بحجي هذا إلا أن أقدم شكري وإمتناني لكل من قدم لي العون والمشورة العلمية لإتمام البحث .

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية	
ب	الاهداء	
ج	الشكر والتقدير	
د	المحتويات	
هـ	المحتويات	
و	المقدمة	
	الفصل الاول / منهجية البحث ودراسات سابقة	
1	منهجية البحث	
1	مشكلة البحث	أولاً
1	تساؤلات البحث	ثانياً
2	أهمية البحث	ثالثاً
2	أهداف البحث	رابعاً
2	فرضيات البحث	خامساً
3	دراسات سابقة	
3	الدراسات العراقية	أولاً
4	الدراسات العربية	ثانياً
5	الإسهامات التي يقدمها البحث الحالي	ثالثاً
	الفصل الثاني	
6	المبحث الأول _ نظام المعلومات _ مدخل مفاهيمي	
6	مفهوم نظم المعلومات الحاسوبية	أولاً

7	خصائص نظم المعلومات الحاسوبية	ثانياً
8	عناصر نظم المعلومات الحاسوبية	ثالثاً
9	وظائف نظم المعلومات الحاسوبية	رابعاً
10	أنواع نظم المعلومات الحاسوبية	خامساً
	المبحث الثاني _ التهرب الضريبي _ مدخل مفاهيمي	
12	مفهوم التهرب الضريبي	أولاً
13	أنواع التهرب الضريبي	ثانياً
14	أسباب التهرب الضريبي	ثالثاً
15	أشكال وطرق التهرب الضريبي	رابعاً
16	آثار التهرب الضريبي	خامساً
17	المبحث الثالث _ نظام المعلومات ودوره في الحد من التهرب الضريبي	
	الفصل الثالث / الاستنتاجات والتوصيات	
20	الاستنتاجات	أولاً
21	التوصيات	ثانياً
22	المصادر	

المقدمة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أقدم وأهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية التي تؤثر على موارد المجتمعات وثرواتها وبالتالي على رفاهية أفرادها ، حيث يعتبر النظام المحاسبي كنظام للمعلومات على علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية التي تتمثل بالعديد من المهام والوظائف ، وتعددت مجالات المحاسبة ومهامها وأصبح النظام المحاسبي يقوم بدور أكثر فعالية من خلال ما يقدمه من معلومات محاسبية تسهم في ترشيد القرارات ورفع مستوى الاداء لتحقيق الأهداف ، وتعتمد مصلحة الضرائب بشكل كبير على التقارير التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية ، حيث يتم الاعتماد على مخرجات هذه النظم كنقطة أساس للتقدير على الشركات والوحدات مما يعمل على زيادة أعداد المكلفين الخاضعين للضريبة وزيادة الموضوعية في قرارات المقدرين بما يؤدي الى خفض التهرب الضريبي وزيادة المتحصلات وبالتالي تحقيق المصلحة لأهدافها .

وتعتبر الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة من عناصر الإيرادات المحلية في كل دول العالم التي تساهم في تغطية جزء من النفقات العامة التي تقوم بها الدولة تحقيقاً للصالح العام ، لهذا أتسمت الضريبة بالصفة القانونية بحيث تفرض بموجب تشريعات وتحصل من قبل المكلفين الملزمين بدفعها ، والتهرب من الدفع يعني الإخلال بتلك الأهداف وما ينعكس عنه من أضرار نتيجة انخفاض موارد الدولة وانخفاض قدرتها في تغطية نفقاتها وفي قيامها بتنفيذ المشاريع ذات النفع العام للمجتمع .

ونظراً لأهمية نظام المعلومات المحاسبي ولما للأيرادات التي توفرها الضرائب من أهمية في تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية المطلوبة ، تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب .

منهجية البحث

تعد المنهجية العلمية ذات ضرورة لأي بحث علمي أكاديمي وتعد من شروط البحث العلمي وهي عملية متسلسلة ومتراصة وذات خطوات ممنهجة تبدأ من اختيار العنوان ومتغيرات الدراسة مروراً بالفقرات المنهجية وهذه الدراسة البحثية تهتم في حل مشكلة واقعية وعملية تحتاج الى فلسفة فهم المشكلة بكل أبعادها وهذا سيقود الى حل المشكلة والغاية من منهجية البحث هي التعريف بمنهج الدراسة ومشكلاتها وأهدافها وأهميتها للوصول الى الافتراضات الأساسية لكي تبنى عليها الإستنتاجات والتوصيات وإن المساهمة في حل هذه المشكلة بعد أن تؤطر مفاهيمياً وعملياً عبر إختبار عدة نماذج .

أولاً: مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث في إن نظام المعلومات الموجود في الهيئة العامة للضرائب يواجه مجموعة من المشاكل التي تؤدي الى إتساع ظاهرة التهرب الضريبي من قبل المكلفين بدفع الضرائب وتعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من الظواهر التي تحد من فاعلية إداء الهيئة العامة للضرائب فالمشكلة تكمن في عدم قدرة الهيئة العامة للضرائب على إثبات التهرب الضريبي أو سرعة إكتشافه .

ثانياً: تساؤلات البحث

1. هل يتميز نظام المعلومات المحاسبي في هيئة الضرائب في بابل بخصائص النظام المحاسبي الفعال الذي يساهم في الحد من التهرب الضريبي؟
2. هل استخدام نظام المعلومات المحاسبي في الهيئة العامة للضرائب يساهم في الحد من التهرب الضريبي؟
3. هل يتوفر في نظام المعلومات المحاسبي موارد بشرية كفؤة وكافية في الهيئة العامة للضرائب للحد من التهرب الضريبي؟

ثالثاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الهيئة العامة للضرائب لدورها في تزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة التي تساعد في الحد من التهرب الضريبي وتحجيمه ، وتسهم نظم المعلومات المحاسبية في تقديم المعلومات التي تؤدي الى تحقيق أهداف الهيئة العامة للضرائب ومن هنا جاءت الدراسة لتوضيح العلاقة ما بين نظم المعلومات المحاسبية وعناصرها والتهرب الضريبي .

رابعاً: أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الآتي :

1. التعرف على نظام المعلومات المحاسبي في الهيئة العامة للضرائب وخصائصه التي تمكنه في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .
2. التعرف على التهرب الضريبي ، مفهومه وأنواعه وأسبابه.
3. استخدام النظم المحاسبية للمحافظة على الإيرادات من خلال الحد من التهرب الضريبي.

خامساً: فرضيات البحث

يرتكز البحث على اختبار فرضيتان هما :

- الفرضية الاولى: هناك دور لنظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي.
- الفرضية الثانية: هناك علاقة ارتباط لنظام المعلومات المحاسبي والتهرب الضريبي.

دراسات سابقة والاسهامة التي يقدمها البحث الحالي

تمهيد

يتناول هذا المبحث بعض الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت اليها ذات العلاقة بالبحث الحالي والتي تسنى للباحث (علي جلال جبر) الحصول عليها والاطلاع عليها وكان لها الأثر الكبير في إغناء البحث في جانبه النظري وقد تم سرد هذه الدراسات وفق التسلسل الزمني لأجرائها وكما يلي :-

أولاً : الدراسات العراقية

1. دراسة (م.د.خلود وأرشد، 2013م)

بعنوان " تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي "

هدفت هذه الدراسة الى إظهار دور نظام المعلومات وبيان أثره في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي إذ يقدم نظام المعلومات الى الإدارة الضريبية معلومات لغرض إنجاز عملية التحاسب الضريبي بالنسبة للأشخاص الخاضعين الى ضريبة الدخل طبيعيين كانوا أم معنويين ، إذ يساهم النظام المعلوماتي الفعال على توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة في الوقت المناسب

وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود مجموعة من الإستنتاجات التي قد تأخذ على نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب والتي تؤدي الى إتساع ممارسات التهرب الضريبي من قبل المكلفين والمتمثلة ب (تشابه أسماء المكلفين ، عدم وجود قاعدة بيانات موحدة بين الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لها في المحافظات التي تخص المكلفين ، قلة توفر المعلومات عن المكلفين ، فضلاً عن توقف لجان المسح الميداني فضلاً عن عدم تفعيل دور الإدارات الساندة للإدارة الضريبية) .

2. دراسة (م.م. آزاد عمر، 2019م)

بعنوان " محددات نظام المعلومات المحاسبية ودورها في الحد من حالات التهرب الضريبي "

هدفت هذه الدراسة الى إظهار دور نظام المعلومات المحاسبية وبيان أثره في توفير تقارير مالية يمكن الإستعانة بها للحد من حالات التهرب الضريبي ولتحقيق هذا الهدف إعتد على المنهج (الوصفي _ التحليلي) من خلال جمع البيانات والمعلومات من الإستمارة الإستبانة التي تم توزيعها على مجموعة من الموظفين ذوي الإختصاصات المختلفة في الدوائر الضريبية في محافظة السليمانية وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الإستنتاجات منها إن دور نظام المعلومات المحاسبية ذات أثر واضح على بناء أثر فكري ومفاهيمي للنظام يكون له الأثر على الحد من حالات التهرب الضريبي وكذلك الجهات الضريبية في إقليم كردستان العراق تسعى لإيجاد ضوابط وتعليمات للحد من حالات التهرب الضريبي ، وبناءً على ذلك فإنه من الضروري مواجهة حالات التهرب الضريبي من خلال إدخال الأساليب والنظم الحديثة في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية وكذلك الإستفادة من تجارب دول في إطار أحكام اجراءات الحد من حالات التهرب الضريبي وذلك من خلال بناء نظم معلومات محاسبية متكاملة وفاعلة .

ثانياً : الدراسات العربية

1. دراسة (الحسيني، 2007م)

بعنوان " مدى الإعتداد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل "

هدفت هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كانت الشركات المساهمة تحتفظ بأنظمة محاسبية والتعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة ، كما هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت دائرة ضريبة الدخل تقوم بفحص أساليب الرقابة للبرامج المحاسبية وتأثير ذلك على عملية التقدير ، و تأثير تنظيم مهنة المحاسبة على عملية التقدير .وما هي طريقة التقدير الأكثر استخداماً من قبل دائرة الضريبة على منشآت الأعمال المساهمة ، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء دراسته ، واستخدم الباحث المصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والدوريات و التقارير التي تصدر عن دائرة الضريبة في بناء الإطار النظري من دراسته ، واستخدم الإستبانة والمقابلات الشخصية لجمع المعلومات الأولية للدراسة ،

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الإستنتاجات أهمها هناك مشكلة في المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة أنها لا تتمتع بالمصداقية ، وإن دائرة الضريبة لا تقوم بفحص أساليب الرقابة المستخدمة في البرامج المحاسبية .

2.دراسة (عطية، 2008م)

بعنوان " إستخدام نظرية المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي "

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية وتأثير نظم المعلومات المحاسبية في حل مشكلات التحاسب الضريبي ، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في اجراء دراسته ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات جودة المعلومات المحاسبية لها أثر على متخذي القرارات والتي تكون لها دور في تجنب أو تخفيض ظاهرة تردد متخذ القرارات والأسباب التي أدت اليها سواء داخل منشأة الأعمال أو للجهات الرقابية مثل الضرائب ، وإن استخدام دلالات الأرقام يعطي مؤشراً لمأمور الفحص الضريبي عن مدى صدق الدفاتر والسجلات والإقرارات المقدمة من المنشأة .

ثالثاً- الإسهامة التي يقدمها البحث الحالي

حيث اختلفت اهداف الدراسات السابقة العربية والعراقية عن هذه الدراسة من حيث العلاقة والتأثير وتحديد الاهمية حيث ان هدف هذه الدراسة هو (قياس دور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي).

الفصل الثاني

المبحث الأول

نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد

تعد نظم المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعمليات إتخاذ القرار الإداري الرشيد ، وأن المعلومات تعكس التفاعل الذي يحدث في بيئة المنظمة وبينها وبين البيئة الخارجية بجميع ما فيها من مؤثرات وتساهم المعلومات في ذلك في زيادة قدرة الإدارة على رسم الخطط والسياسات الصحيحة وإيجاد التنسيق المتكامل بين العوامل البيئية الداخلية والخارجية واحتياجات المنظمة وامكاناتها .

اولاً : مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

نظم المعلومات المحاسبية: مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم من أجل انتاج المعلومات المفيدة وإيصال هذه المعلومات الى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة اليهم . (عبد الرزاق ، 2003)

وعرفها (جمعة وآخرون، 2003: 14) على أنها "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية.

وعرفها (السامرائي، 2004: 30) على أنها: "التركيب الكلي الذي يتكون من أجزاء مترابطة مع بعضها ويقوم بمعالجة المدخلات ضمن آليات عمل منظمة للحصول على مخرجات مفيدة للتنظيم.

في حين أنها في رأي البعض (ديبان وآخرون ، 2005) "نظام المعلومات المحاسبي مستقل عن نظام المعلومات الإداري وليس مجرد نظام فرعي عنه باعتبار إنه يخدم قطاع كبير من المستخدمين الخارجيين لا يخدمهم نظام المعلومات الإداري .

إن فعالية نظام المعلومات المحاسبي تتحدد بمدى توفيره للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات، سواء كان النظام في الدوائر والمؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة، وبالتالي فإن نجاح نظام

المعلومات المحاسبي يقاس بمدى توفيره للمعلومات والتي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة،
“وان نظام المعلومات المحاسبي الجيد هو النظام القادر على إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة
لاتخاذ مختلف القرارات باعتباره نظاما للمعلومات (الشوابكة وعون ، 2000: 18).

ويمكن تصنيف نظم المعلومات المحاسبية ضمن النظم التشغيلية لأنها تلعب الدور الأساسي في
إدارة وتنظيم وتدقيق البيانات والمعلومات داخل الوحدة الاقتصادية أو بين الوحدة الاقتصادية
والبيئة المحيطة، حيث تقوم بإنجاز عملية تجميع وتلخيص ومعالجة كم كبير من البيانات الواقعة
خلال فترة زمنية محددة، وتحويلها إلى معلومات تلبي حاجات المستخدمين، وكذلك فإن نظم
المعلومات المحاسبية تنتهي إلى نظم المعلومات المفتوحة لان التغذية العكسية فيها تمتد إلى ما
وراء حدود النظام إذ إن ملاحظات المستخدمين حول مخرجات النظام ستؤدي إلى تطوير عمل
النظام ليحقق مزيدا من الكفاءة والتكامل مع النظم الفرعية الأخرى في الوحدة الاقتصادية .

إن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة ترتبط ببعضها البعض،
وتعمل كمجموعة واحدة بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف، وبالتالي
فهي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها والمحكومة بمبادئ وقواعد سليمة، ويتم إعدادها
بطريقة متكاملة بهدف تقييم البيانات والمعلومات التي يحتاجها متخذ القرار

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبية هو أحد النظم الفرعية في الوحدة
الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة
ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع
الجهات التي يهتمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها(الراوي، حكمت ، 1999:
61).

ثانياً : خصائص نظم المعلومات المحاسبية

لكي تتمكن الإدارة من النهوض بمسؤولياتها وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، لا بد من توفير
المعلومات الضرورية بالنوعية والوقت والتكلفة الملائمة، وهذا لا يتم إلا من خلال نظم
معلومات محاسبية فعالة تتميز بالعديد من الخصائص التي يجب إن تتوفر في هذه النظم واهم
هذه الخصائص (النظاري و محمد ، 1990: 32) .

1. يجب أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات.
2. أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرار .
- 3- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنظمة الاقتصادية .
- 4- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لإعمال المنظمة المستقبلية.
- 5- أن تكون سريعة ودقيقة في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة .
- 6- أن تكون مقبولة لدى العاملين في الوحدة الاقتصادية، وتتوفر فيها درجة معقولة من الاقتناع بأهميتها.
- 7- أن تتصف بالمرونة الكافية لتطويرها لتتلاءم مع التغيرات الطارئة على الوحدة الاقتصادية .
- 8- أن تكون بسيطة، ويتضح فيها تدفق البيانات من مصادرها بشكل منظم، وتجنب تكرار البيانات التي يتم تشغيلها، وبيان تدفق المعلومات بين مركز اتخاذ القرارات المختلفة.
- 9- أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية، بما يحقق التكامل فيما بينها لخدمة وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة، وبحيث توفر كل ما يحتاج إليه متخذ القرار من معلومات.

ثالثاً : عناصر نظم المعلومات المحاسبية

يمكن النظر إلى أي نظام على أنه يتكون من العناصر الآتية (قاسم وعبدالرزاق، 2004:
(68)

1. **المدخلات:** وهي عبارة عن الإحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام من خلال مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث المالية والبيانات التقديرية التي يتم إعدادها عن طريق عناصر النظام الأخرى، والبيانات الاقتصادية.
2. **العمليات التشغيلية:** وتتمثل العمليات التشغيلية في عمليات التجميع والتبويب والتخليص التي تجرى على مدخلات البيانات في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

3. **المخرجات:** وتشمل مجموعة التقارير والقوائم المالية والمعلومات المختلفة الناتجة عن تفاعلات العمليات التشغيلية للمدخلات في إطار المتغيرات البيئية والذاتية للجهات التي يمكن استخدامها.

4. **التغذية العكسية الرقابة:** وتتم من خلال عملية الرقابة على العناصر السابقة بهدف تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي يرمي النظام المحاسبي تحقيقها خدمة للوحدة الاقتصادية ككل.

رابعاً : وظائف نظم المعلومات المحاسبية

إن قيمة نظام المعلومات المحاسبي لم تعد كامنة في مفرداته ولا في البيانات والمعلومات التي يكون قادراً على إمداد المسؤولين بها بل إن قيمته أصبحت مستمدة من قدرته على الوفاء بالمتطلبات الإدارية للوحدة الاقتصادية حال سعيها لتحقيق أهدافها سواء تلك التي تختص بدعم بقائها واستمرارها. أو تلك التي ترشد نموه، وبذلك أصبح معيار تقييم وكفاءة وفاعلية النظام المحاسبي معياراً إدارياً، وأنه بقدر تقرب النظام المحاسبي من أهداف وسياسات الإدارة والتصاقه بهيكلها وخطوط المسؤولية فيه بقدر ما يحظى بدرجة اعلى من الكفاءة والفاعلية. وعلية فان التعرف على متطلبات الإدارة من المعلومات يعتبر جزءاً مهماً في عمل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية وأساساً آخر للحكم على فاعليته فيها، حيث يتم استناد القرارات الإدارية عليه، ويمكن الحكم على درجة ملائمة المعلومات لمتطلبات الإدارة من ناحية ملائمتها للمستوى الإداري الموجهة له أو من ناحية ملائمتها للشخص الذي يقوم باتخاذ القرارات، وبهدف الوفاء بالمتطلبات الإدارية للوحدة الاقتصادية يتطلب الأمر من المحاسبين التعرف على إبعاد العملية الإدارية من خلال وظائفها الإدارية بهدف التعرف على البيانات والمعلومات المتعلقة بكل وظيفة وحاجة كل مستوى من المستويات الإدارية المحددة في الهيكل التنظيمي لتلك الوحدة الاقتصادية وبما يتناسب مع نوعية القرارات التي يمكن ان تتخذ في ذلك المستوى والتي تقع ضمن صلاحيته، حيث يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص في الوظائف الرئيسية التالية: (الساعد وحسين، 2000: 73).

جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفعالية، ومعالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص، وتوليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستخدمين، وكذلك تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضاً حماية هذه البيانات وأصول الوحدة الاقتصادية الأخرى، ووظيفة عرض وتلخيص للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب.

من الملاحظ ارتباط هذه الوظائف ببعضها فهي ليست وظائف مستقلة. فشكل التقرير ومحتواه ينعكس على مدخلات النظام وعمليات المعالجة، لذلك يجب إن تبدأ عملية تصميم النظام بتصميم التقارير التي يجب على النظام إن يقدمها ثم يتم تصميم بقية الوظائف الأخرى.

خامساً : أنواع نظم المعلومات المحاسبية

هناك عدة أشكال يمكن أن يأخذها نظام المعلومات ويتوقف ذلك على نوع المنشأة وحجمها وشكلها القانوني ، ويمكن تصنيف وتمييز تلك النظم وفق عدة معايير على النحو التالي :

1- نظم المعلومات وفقاً لعلاقتها بالبيئة المحيطة

1- **النظام المفتوح :** وهو النظام الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل فيها ، فالتغيرات في الظروف البيئية المحيطة تؤثر على مدخلاته و عمليات تشغيله ومخرجاته ، وبالتالي يجب أن يكون مرناً للتأقلم مع تلك المتغيرات حتى يحافظ على استمراره في الوجود .

2- **النظام المغلق :** هو النظام الذي لا يوجد بينه أي تفاعل مع البيئة المحيطة التي يعمل بها فهو يعمل في بيئة داخلية محددة ، بحيث لا يتأثر بالبيئة الخارجية ولا يؤثر بها ، وهذا الشكل لا ينطبق على المعلومات على مستوى المنظمة بما فيها من نظام معلومات محاسبي .

3- **النظام المغلق نسبياً :** هو النظام الذي يتفاعل مع البيئة بطريقة محددة ومعروفة وقابلة للتحكم بناء على روابط تربطها بالبيئة ، ويكون جيد التصميم إذا أمكن تحديد شكل تفاعلاته مع البيئة المحيطة به والتحكم فيها ، وتعد بعض نظم التشغيل في المحاسبة نظاماً مغلقاً نسبياً لأنها عبارة عن إجراءات تشغيل تهدف الى تحويل

مدخلات معينة إلى مخرجات معينة أخرى مع استخدام إجراءات الرقابة الداخلية لتتحكم وتحد من تأثيرات المتغيرات البيئية المحيطة بالنظام .

4- نظام التحكم بالتغذية العكسية : هو النظام الذي يمكن إعادة بعض مخرجاته إليه في صورة مدخلات ، لأغراض الرقابة وتقييم أداء الإدارة في تحقيق الأهداف التنظيمية الموكلة له وتمكينه بناء على ذلك من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للوصول إلى الأهداف المرغوبة . (عبد الملك حجر، 2004)

2- نظم المعلومات وفقا لمدى استخدامها للحاسوب

1. **نظم المعلومات اليدوي:** وهو الذي لا يدخل الحاسوب في عملياته ، فيتم الاعتماد على الموارد البشرية في تشغيله ، وعادة ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هذه في حالة المنشآت الصغيرة ، وذلك نظرا لصغر حجم البيانات .

2. **نظم معلومات حاسوبي :** وهو الذي يستند إلى استخدام الحاسوب في جميع مراحل عمله ، وعادة ما يتم الاعتماد على طريقة التشغيل هذه في حالة المنشآت الكبيرة الحجم ، بسبب كبر حجم البيانات التي يمكن تشغيلها (حسام أبوخضرة، 2003) .

3. **نظام معلومات يعتمد على الحاسوب :** وهو الذي يستند إلى مزيج من الجهود البشرية وجهود الحاسبات الآلية وهو الشكل الغالب حاليا (محمد مطهر خالد، 2004)

المبحث الثاني

التهرب الضريبي

تمهيد

تعد مشكلة التهرب الضريبي من المشاكل الأساسية التي يعاني منها النظام الضريبي ويرجع سبب ذلك الى وجود خلل في بيئة النظام الضريبي ، يعد التهرب الضريبي من أكثر المشاكل التي تواجه القائمين على تحصيل الضرائب لما له من آثار سلبية على تحصيل الضريبة الأمر الذي ينعكس سلباً على إيرادات الخزينة وبالتالي ضعف في تحقيق الأهداف الموجودة من تحصيل الضرائب.

ويعتبر التهرب الضريبي جريمة اقتصادية، بل وربما يمكن اعتباره من أبرز الجرائم الاقتصادية المعاصرة . وتظهر خطورة هذا الجرم بالنظر الى الأهداف العديدة التي تحققها الضرائب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول والتي يخل بها التهرب. وقد حددت أغلب القوانين الضريبية في العالم مجموعة من العقوبات لمرتكبي هذه الجريمة .

أولاً : مفهوم التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي آفة شديدة الخطر على أساس فرض الضريبة، ويعتبر المكلف متهرباً من الضريبة إذا لجأ إلى بعض وسائل الغش أو التحايل لإخفاء حقيقة المادة الخاضعة للضريبة أو إخفاء أمواله التي يمكن التنفيذ عليها لتحصيل ما ترتب في ذمته من ضرائب أو ما حجزه تحت يده منها تطبيقاً لإحكام القانون لتوريده إلى الخزينة العامة (فهيم وسيد لطفي، 1999: 229) .

ويمكن تعريف التهرب الضريبي على إنه " تلك الظاهرة التي يحاول بواسطتها الشخص المكلف بدفع الضريبة للتخلص من دفعها كلاً أو جزءاً مستخدماً إحدى الوسائل التي تمكنه من عدم الإلتزام بدفعها " (رضا، 2002 : 221) .

كما عرف الشريف آخرون التهرب الضريبي " بأنه أن يتخلص المكلف من الإلتزام بدفعها بوسائل مختلفة قد تكون مشروعة وقد تكون غير مشروعة ، إذ يفترض أن تؤتى الإلتزامات الفائدة المرجوة منها " (الشريف وآخرون، 2003 : 324) .

في حن عرفه الراوي بأنه " كل عمل أو إمتناع من عمل يقع بالمخالفة للقواعد القانونية المقررة لتنظيم وحماية السياسة الاقتصادية للدولة إذا نص على تجريمه في قانون العقوبات أو في القوانين العقابية الأخرى . وإما من الناحية الاقتصادية فهو التجاهل المقصود للتشريع القانوني للتهرب من الإلتزامات والمستحقات الضريبية وقد يتحقق التهرب عن طريق تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء الحقائق التي تكشف عن الأرباح الحقيقية للمكلف " (الراوي ، 2008 : 11) .

وأيضاً عرفه القيسي " بأنه المفهوم العلمي للتهرب الضريبي يقصد به استخدام الطرق الاحتمالية الفنية ، والقانونية ، والإدارية ، بقصد التخلص من دفع الضريبة ، فيحاول بعض المكلفين التهرب من الضريبة كلياً أو جزئياً وبشتى الطرق والأساليب ، كأن يعتمد إعطاء معلومات غير صحيحة عن الدخل ، أو يمتنع عن تقديم تقرير أو يببالغ في تقدير التكاليف الواجبة الخصم ، أو الامتناع عن الدفع وإخفاء أمواله حتى لا تتمكن الإدارة من تحصيل دين الضريبة أو قد يعتمد بعض المكلفين إلى استغلال نقص او غموض أو ثغرة في صياغة نص ضريبي " (القيسي ، 2011 : 147) .

وأخيراً عرفه العلي " بأنه ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة عدم دفعها كلياً أو جزئياً بعد تحقق واقعته من الدفع والتهرب قد يكون مشروعاً والذي يطلق عليه تجنب الضريبة وهو الذي لا يتضمن مخالفة قانونية ، أو تهرباً غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية وهو الذي يقصد في الدراسات المالية بالتهرب " (العلي ، 2011 : 177) .

ثانياً : أنواع التهرب الضريبي

يوجد ثلاثة أنواع للتهرب الضريبي (فهمي وسيد لطفي، 1999 : 229)

- 1- التهرب الضريبي: وهو مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة النصوص التشريعية.
- 2- الغش الضريبي: يتم من خلال جهل أو عدم علم المكلف بالنصوص وبالشرائع التي تلزمه بدفع الضريبة، أو من خلال إخفاء السلع التي ينتجها حتى لا يدفع عليها ضريبة.
- 3- التجنب الضريبي: هي عملية تخلص مشروعة من دفع الضريبة وتتم باللجوء إلى ثغرة موجودة في النصوص التشريعية القانونية الخاصة بالضريبة.

ثالثاً : أسباب التهرب الضريبي

1- الأسباب الأخلاقية: ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة باعتبار أن ذلك إحدى طرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها بل ومساعدتها في تقديم أفضل الخدمات إلى كل أفراد المجتمع. (الخطيب وخالد، 2000: 165)

2- الأسباب الإدارية والفنية: وهذه تكون من خلال أن الضريبة لا تتم إلا بتقديم تصريح من قبل الوحدة الاقتصادية التجارية أو الصناعية أو غيرها، فعدم وجود برنامج مراقبة (نظام) فني دقيق يتابع الأفراد والشركات وكيفية حساب الضريبة الحقيقية عليهم يلعب دوراً هاماً. وبالمحصلة فإن الأسباب الفنية والتنظيمية ومدى انضباطها وقدرتها على كشف التهرب الضريبي له الأثر الذي لا يستهان به في جعل المكلفين يتخذون قراراتهم بشأن التهرب من دفع الضريبة أو الالتزام بها. (الكفراوي وعوف، 2001: 331).

3- الأسباب السياسية: تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دوراً هاماً في التهرب الضريبي فإذا أنفقت الدولة حصيله الضرائب في وجوه نافعة فإن الأفراد يشعرون أن ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقل تهربهم من الضرائب المفروضة أما إذا بددت الدولة حصيله الضرائب في وجوه لا تعود بالنفع على المواطنين فإنهم سيبدلون قصارى جهدهم في التهرب من الضريبة(الخطيب وخالد، 2000: 176).

4- الأسباب الجزائية: يساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضرائب على التقليل من التهرب الضريبي وعادة ما يوازن المكلف بين مبلغ الضريبة المترتب عليه وبين الجزاء الذي سيتعرض له إذا ما تهرب من دفع الضريبة المستحقة إذا ما تم فضح أمره، فإذا كان الجزاء أكبر عدل عن التهرب والعكس صحيح . وقد لا يكون الجزاء مادياً صرف فقط فقد يتعداه باستخدام طرقاً أخرى تراها الدولة مناسبة مثل المنع والحرمان والتقييد و الحبس.

5- ارتفاع العبء الضريبي على المواطنين ارتفاعاً كبيراً يؤدي لإرهاقهم بالضرائب، وشعورهم بانعدام العدالة الاجتماعية، وهذا كله سيفقدهم شعورهم الوطنية تجاه دولتهم وبالتالي تهربهم ضريبياً.

6- عدم وعي الناس والمكافين بالعائد عن الضرائب المحصلة، وجهلهم بفوائد الضريبة على الدولة ومن أهم أسباب التهرب الضريبي أيضاً هو الإحساس بعدم وجود خدمات مقابل الضرائب المدفوعة .

رابعاً : أشكال وطرق التهرب الضريبي :

- 1- كتمان النشاط كلياً بحيث لا يصل عنه أية معلومات إلى وزارة المالية و بالتالي لا يدفع أية ضرائب على الإطلاق، و يعتبر هذا أكثر الوسائل أماناً .
- 2- إخفاء أرقام الأعمال في جميع بيانات مكلفي ضرائب الأرباح الحقيقية . و هذا يحدث في النشاطات التي لا تكون الحكومة طرفاً منها و لا تكون لها علاقة مباشرة بها.
- 3- زيادة النفقات والتكاليف على نحو وهمي حيث يتم زيادة تكاليف السلع والعمل وزيادة نفقات أجور العمال حتى تصبح الأرباح الظاهرة قليلة و بالتالي تقل الضرائب المفروضة عليها.
- 4- تخفيض أسعار البيع للسلع وتزوير فواتير الاستيراد من أجل التهرب من دفع الجمارك.
- 5- تنظيم أسماء كمستوردين وليس لهم علاقة بالاستيراد من أجل التهرب من دفع الضريبة.
- 6- عدم سداد ضريبة دخل العاملين في المصانع و الشركات(رواتب العاملين)أجل تقليل التكلفة المفروضة على أصحاب العمل والتهرب هنا يقع على عاتق صاحب العمل و ليس العامل.

خامساً : آثار التهرب الضريبي

توجد أربعة آثار للتهرب الضريبي: (الزبيدي ومحمد، 1998: 86)

- 1- إنخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين و بالتالي تنخفض الاستثمارات التي تنفذها و كذلك النفقات مما يؤدي إلى تدني قطاع الخدمات.
- 2- رفع سعر الضريبة المفروضة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب.
- 3- إضطرار الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق يتمثل في عملية سداد القروض ودفع الفوائد المترتبة.
- 4- عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفون، ولا يدفعها آخرون.
- 5- الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الأمانة في العمل وأداء الواجب والذي يربي أجيالاً تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين.

المبحث الثالث

نظام المعلومات ودوره في الحد من التهرب الضريبي

من مراجعة الأدب النظري للتهرب الضريبي ووسائل الحد منه فإننا لا نجد ربطاً واضحاً ومحدد لدور نظام المعلومات المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي ، لكننا في هذا البند سنتناول الربط بين نظام المعلومات المحاسبية وبين التهرب الضريبي بناء على الأسس النظرية الذي تم التقديم له عند الحديث عن نظم المعلومات المحاسبية والتهرب الضريبي .

تعمل نظم المعلومات المحاسبية في تزويد الإدارة بمختلف مستوياتها بالمعلومات الضرورية لمساعدتها في اتخاذ القرارات التي تصب في تحقيق أهداف المنظمة وإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق تلك الأهداف .

وتختلف القرارات الإدارية بناء لنوع المنظمة والمستوى الإداري الذي تخدمه وحيث أن نظام المعلومات يجب أن يزود المستويات الإدارية بالمعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب والشكل الملائم مما يتطلب توفر معلومات تفصيلية ودورية ومعلومات عامة وشاملة من المصادر المختلفة الداخلية والخارجية مما يتطلب توفر نظام معلومات تتوافق وطبيعة المعلومات اللازمة لكل مستوى من مستويات القرار ضمن المنظمة بما يحقق أهدافها .

ان نظام المعلومات المحاسبية يؤدي وظائف كثيرة في المنظمة منها الوظيفة الرقابية ، ليس على الموجودات والمال بل على مدى تحقيق المنظمة لأهدافها من خلال قيامها بوظائفها المختلفة وعملياتها التشغيلية

وحيث أن أحد أهداف الأجهزة الضريبية هو تحصيل الضرائب بما يكفل تحقيق أهداف النظام الضريبي وقيامه بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد ، وبما أن التهرب الضريبي هو من أهم النقاط التي تؤثر في كفاءة النظام الضريبي ، والتهرب بمفهومه العام هو قيام الشخص الطبيعي أو المعنوي بعدم دفع المستحقات الضريبية المعروضة عليه أو دفعها بأقل مما يجب وللتهرب الضريبي آثار سلبية على الاقتصاد الوطني إذ أنه يحد من رفق خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية والتنمية ناهيك عن عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين ، فان جل عمل الأجهزة الضريبية يقع في توفير العدالة الضريبية ومنع التهرب الضريبي بكافة صورته وأشكاله .

والحد من التهرب الضريبي لا يتم فقط خارج إطار الأجهزة الضريبية بل يمكن أن توفر البنية السائدة في الأجهزة الضريبية الفرصة للتهرب الضريبي

وتركز جهود مكافحة التهرب الضريبي جل عملها على العوامل الخارجية التي تحدد من التهرب الضريبي وهي تلك العوامل التي تقع خارج إطار الجهاز الضريبي أي العوامل التي تجعل المكلف يقدم معلومات غير دقيقة أو خاطئة تعمل على عدم دفع المستحقات الضريبية عليه أو تخفيضها ، إلا أن هذه الجهود لم تعطي العوامل الداخلية أي العوامل التي تقع داخل الأجهزة الضريبية وتساعد على التهرب الضريبي الاهتمام الكافي ، ولا يقتصر التهرب الضريبي والحد منه على التشريعات والعناصر البشرية في المنظمة بل يمتد إلى نظم المعلومات الموجودة فيها ، وما يتوفر لتلك النظم من مقومات ومتطلبات تكفل أداء عملها بصورة كاملة .

وكما أسلفنا من أن النظام المعلومات المحاسبي دور وأهمية كبيرة في توفير معلومات إدارية لمختلف المستويات في الوحدة الاقتصادية فإن للنظام المحاسبي في أجهزة الضرائب دورا في الحد من التهرب الضريبي كونه يزود الإدارة بمعلومات مالية وغير مالية تمكنها من الرقابة على الأنشطة الإدارية والتشغيلية فيها ، وكون المعلومات المحاسبية إذا ما توفرت بها الخصائص اللازمة والمناسبة تعمل على أداء عملها بكفاءة وفعالية بما يكفل اتخاذ قرارات صائبة وتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ، ومن هنا فإن عملية الربط بين النظام المحاسبي بين التهرب الضريبي تعتبر ذات قيمة كبيرة لأجهزة الضريبة.

ولتحديد دور المعلومات المحاسبية في التهرب الضريبي فقد اعتمدت الدراسة على العوامل التالية (محمد الحفناوي، 2004: 92)

أولاً : خصائص المعلومات المحاسبية :

تحتاج الإدارة الحديثة المتطورة إلى نوع محدد من المعلومات المحاسبية تتناسب مع نوعية القرارات والمشاكل الإدارية المعاصرة ، ومن مواصفات هذه المعلومات أن تضيف معرفة إلى مستخدميها بالأسلوب والوقت الملائم بحيث تكون متوفرة وقت الحاجة إليها ويعتبر نظام المعلومات أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات وحتى يتمكن من أداء دوره بفعالية فإنه يجب أن يقدم المعلومات الملائمة والموثوقة التي تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات السليمة وأن تكون متاحة وقت الحاجة إليها مع وضوح وسهولة فهمها .

ثانياً: القوى العاملة النظم المعلومات المحاسبية

تعتبر كفاءة الأفراد العاملين على النظام إحدى المقومات الهامة التي تؤثر في نجاح النظام ، والنجاح الإدارة الضريبية في أداء وظائفها يجب أن تتوفر في العاملين بها الكفاءة العلمية والمهنية اللازمة للقيام بالأعمال الفنية والخبرة الواسعة ، أي يجب أن يكون الأفراد على مستوى عال من التأهيل العلمي والتخصص والإلمام بكافة المستجدات التي تحدث في نظام المعلومات المحاسبية ، والإدارية ، والتهرب الضريبي ، والحاسوبية ، وهذا يسهل تزويد النظام بالمعلومات اللازمة والدقيقة ، وبالسرعة الممكنة وفي الوقت المناسب .

ثالثاً: الدور الرقابي لنظم المعلومات في الحد من التهرب الضريبي

تعرف الرقابة بأنها كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها في حماية موارد المنشأة و سوء الاستخدام والتأكد من سلامة إتباع السياسات التي حددتها الإدارة ، ونظرا لأن نظام المعلومات المحاسبي يقوم بمعالجة البيانات التي تخص الوحدة الاقتصادية والتي تخضع خطوات تنفيذها وإثباتها في السجلات لكل من الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية ، ولكي تكون المعلومات مفيدة لعمليات الرقابة يجب أن تكون دقيقة ومتوفرة في الوقت المناسب ، وكذلك يجب أن تكون ملائمة لمتخذ القرار وتعد وقنية المعلومات المحاسبية هامة لأغراض الرقابة فإكتشاف الأخطاء في وقت مبكر يساعد في السيطرة على الموقف ومعالجة الاختلالات قبل أن تقع خارج السيطرة .

رابعاً: حوسبة نظام المعلومات المحاسبي

تعد الحاسبات والبرمجيات المرتبطة بها من أدوات ووسائل نظم المعلومات الحديثة ، وقد أسهمت بشكل كبير في تطور نظم المعلومات ، وأدى استخدام الحاسوب إلى اختصار الكثير من الوقت والجهد في أداء الأعمال والسهولة في معالجة واسترجاع المعلومات وعلى وجه الخصوص فإن التوسع في استخدام الحاسوب في الإدارة الضريبية ، يؤدي وبلا شك إلى الإسراع في التحاسب الضريبي وزيادة كفاءة وفاعلية النظام الضريبي .

كما يساهم في إعداد تقارير الأداء بسرعة ودقة وفي الوقت المناسب مما يؤدي إلى زيادة كفاءة التشغيل نظرا للمبادرة القوية في فحص وتصحيح أسباب الانحرافات قبل أنتشارها وتفاقمها.

الفصل الثالث

المبحث الاول

الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1. إن نظام المعلومات المحاسبي لا يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، إذ تبين من الدراسة أنه لا يوجد نظام متكامل ومحوسب وفق الأسس العلمية والمتعارف عليها، وبالتالي فإن هذه الحوسبة لاتسهم بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي.
2. تبين من خلال الدراسة عدم ملائمة الموارد البشرية مع نظام المعلومات المحاسبي إذ لا تتوفر فيهم الكفاءة العلمية المطلوبة التي تمكنهم من القدرة في التعامل مع التهرب الضريبي بشكل كبير.

المبحث الثاني

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة الحالية فقد خرجت بالتوصيات التالية :

1. ينبغي تطوير الأنظمة والتقنيات الحديثة لكي تحقق عدة اهداف ، منها تطوير نظام المعلومات المحاسبي وأستخدامه كقاعدة أساسية لتوفير المعلومات التي يمكن استخدامها للمساعدة في العديد من المجالات منها أتخاذ القرارات الإدارية السليمة أهمها متابعة عمليات المكلف وأمكانية الحد من التهرب الضريبي .
2. ضرورة تطوير مهارات العاملين الإدارية من خلال الإطلاع على كافة المستجدات التي تحدث في مجال نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية والتهرب الضريبي لتسهيل مقابلة الاحتياجات المختلفة وتزويد البيانات والمعلومات اللازمة بالسرعة الممكنة والوقت المناسب .
3. تطوير المهارات الحاسوبية للعاملين في النظام إذ من الضروري أن يكون لدى الأفراد القائمين على النظام معرفة مناسبة بالحواسيب من حيث كيفية تشغيلها وبرمجتها وكذلك كيفية استخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بها .

1. الحسيني، خالد،(2007)، مدى الإعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية ، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة .
2. الخطيب، خالد.(2000) "التهرب الضريبي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد(16) العدد(2).
3. الراوي، حكمت .(1999) نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة. دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن.
4. الزبيدي، محمد(1998) " المحاسبة الضريبية" دار النشر للجامعات، صنعاء، اليمن.
5. الساعد، رشاد، حريم، حسين(2000) "محاسبة التكاليف في الوحدات الصناعية" مكتبة طارق، عمان، الأردن.
6. السامرائي، إيمان فاضل.(2004) نظم المعلومات الإدارية. دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن.
7. الصباغ، عماد.(1997) " المفاهيم الحديثة في أنظمة المعلومات المحاسبية". دار الثقافة، عمان، الأردن.
8. الكفراوي، عوف.(2001) "التهرب الضريبي وأثاره، دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد(21) العدد(243).
9. النظاري، محمد.(1990). " نظم المعلومات وأثرها على فاعلية القرارات في المصارف التجارية الأردنية" رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،كلية الاقتصاد، الجامعة الأردنية، الأردن.
10. أرشد، خلود،(2013)، مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد(8) العدد(24)، العراق.
11. آزاد عمر،(2019)، دراسة ميدانية في الدوائر الضريبية في محافظة السليمانية .
12. جمعة، احمد، وآخرون.(2003) نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر. دارا لمناهج للنشر والتوزيع عمان، الاردن .
13. حسام عبد الله أبو خضرة،(2003) نظم المعلومات المحاسبية ،دار الفرقان للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن .
14. ديبان، الدهراوي (2005)،"أثر جودة أنظمة إدارة الموارد البشرية الإلكترونية على كفاءة اداء العاملين " جامعة الشرق الأوسط.
15. عبد الرزاق محمد قاسم (2003)، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ،الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن .
16. عبد الملك حجر (2004)، نظم المعلومات المحاسبية ،الطبعة الرابعة ،دار الفكر المعاصر، صنعاء اليمن .
17. عطية، يوحى نصحي،(2008)، استخدام نظرية المعلومات المحاسبية في القضاء على مشكلات التحاسب الضريبي ، المؤتمر الرابع عشر، التشريع ومشكلات التحاسب الضريبي للنظام الضريبي المصري.
18. فهمي، محمد مرسي(1999)، عبدالله سيد لطفي: الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة: دار الاتحاد للطباعة والنشر،
19. محمد مطهر خالد،(2004)، تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الآلي وملائمتها لتلبية احتياجات الإدارة ،رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك ، الأردن.
20. محمد يوسف الحفناوي،(2004)،نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر .